الفصل الأول

الجوانب السياسية لقضية الجدار

المبحث الأول

معركة لاهاى

وآثارها على السلام فى فلسطين

شهدت محكمة العدل الدولية فى لاهاى معركة فاصلة موضوعها الحقيقى السلام أم الفوضى، حيث تبدأ المحكمة فى السادس والعشرين من فبراير دراسة قضية الجدار العازل الإسرائيل التى تعد بحق أوسع المحاكمات لسلوك الاحتلال، مما يلقى بظلاله أيضاً على الاحتلال الأمريكى للعراق.

لقد كان الهدف الأساسى من جميع المعارك التى فرضت على العالم العربى عسكرية أو قانونية أو سياسية هو رد الهجمة الصهيونية على الحقوق العربية، ولكن العقدة الأساسية فى الجانب العربى والتى كشفت عنها تجربة الصراع العربى الإسرائيلى، هى أن العرب يتمسكون بمواقف لا تتناسب مع قدرتهم على المستوى الدولى، ولا يدركون أن الزمن قد تجاوزهم فيفقدون الصلة بالواقع الدولى. ولكن هذه العقدة بددها الموقف العربى فى معركة الجدار الفاصل التى ستظل علامة بارزة فى جبين القرن الحادى والعشرين. فإذا كانت إسرائيل قد هزمت العرب فى القرن العشرين وتوحشت على

obeikandl.com

الفلسطينيين فى بداية القرن الجديد، فسوف تضيف محكمة العدل الدولية إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن قاعدة واسعة للشرعية الدولية.

أردت أن أخصص هذه الدراسة لمعالجة نقطتين هامتين فى عجالة.

النقطة الأولى، تتعلق بتصحيح الأخطاء الشائعة التى يرددها الكُتاب والمحدثون والمعلقون فى أجهزة الإعلام بشأن قضية الجدار. هناك أولاً فرق كبير بين تحكيم طابا بين مصر وإسرائيل، وبين قضية الجدار أمام المحكمة، ولكنهما يشتركان فى أنها معارك قضائية عربية ناجحة ضد الظلم والبطش الإسرائيلى، ولكن التحكيم شئ والقضاء شئ آخر مختلف، ففى التحكيم يقوم أطراف النزاع فى مشارطة التحكيم لتحديد الموضوع الذى تفصل فيه هيئة التحكيم، وتشكيل هذه الهيئة وإجراءات عملها والقانون الذى يطبقه فى حسم القضية، بينما القضاء الدولى يشبه القضاء الداخلى: محكمة جاهزة وقانون محدد وإجراءات تضعها المحكمة وكلها ثوابت، ثم تلجأ الدول إلى هذه المحكمة وليست لها خيار سوى قبول اختصاص المحكمة أصلاً، أو بمناسبة النزاع، ولكن يجمع القضاء والتحكيم أنهما وسيلتان قضائيتان لحسم المنازعات الدولية، وأنهما تقومان على المستوى الدولى على رضا الدول المؤسس على سيادتها. هناك ثانياً فارق قانونى وفى الدلالة بين تحكيم طابا وقضية الجدار، فتحكيم طابا كان قاصراً على تأكيد حق مصر الذى شوهته إسرائيل فى علامات معينة تشكل الحدود الدولية التاريخية بين مصر وفلسطين، ولم تخطط حدوداً جديدة، أما قضية الجدار، فهى تحاكم إسرائيل فى فلسطين، وتؤكد حقوق الشعب الفلسطينى برأى قانونى من أعلى سلطة قضائية فى الأمم المتحدة، فقضية طابا فاصلة فى هزيمة مزاعم إسرائيل مع مصر،

أما قضية الجدار فهى تكريس – فى ظروف دقيقة – لحقوق يهددها الضياع المادى والسياسى والسكوت العربى والدولى. هناك ثالثاً الحديث عن مدى إلزامية قرار المحكمة، الحديث له ما يبرره فى حالة إسرائيل بالذات التى لا تحترم قانوناً، بل وتفرض هى القانون التى تراه بحكم القوة والأمر الواقع، خاصة وأنها تمضى فى بناء الجدار والعالم كله يتحدث عن عدم مشروعيته القانونية والسياسية.

وفى هذا الصدد يجب أن نؤكد أن الرأى الاستشارى ملزم لأجهزة الأمم المتحدة جميعاً وليس فقط الجهاز الذى طلبه، وهو فى هذه الحالة الجمعية العامة، ومن ثم يصبح قرار المحكمة أساساً للسياسة العامة للمجتمع الدولى، وهو ضمانة قضائية لحقوق الفلسطينيين ضد المزاعم الإسرائيلية. صحيح أن القرار لن يؤدى فوراً إلى إزالة الجدار وسيظل موقف إسرائيل شاهداً على خروجها على كل القوانين الدولية، ولكن الضغوط الدولية القانونية والسياسية المترتبة على القرار سوف ترغم إسرائيل على الإمتثال، وسوف يسبب لها خسارة دولية لا تعوض. صحيح أن القرار قد يحدث أثراً فى الحال ثم تتجاوزه الأحداث، ولكن أثره التاريخى بصفته توثيقاً للحقوق، وقطعاً للمزاعم، وإدانة للاحتلال، جزء هام للغاية فى تاريخ هذه القضية.

أما الجزء الأهم فى عمل المحكمة فهو عنايتها ببحث الوضع القانونى للأراضى التى يمر بها الجدار، وخاصة مدينة القدس الشرقية، حيث تؤكد المحكمة على الوضع الخاص للقدس التى تطمسه إسرائيل بسياسة التهديد وتفريغ المدينة من سكانها العرب بكل الطرق، وأحدثها بواسطة هذا الجدار. وسوف يكون قرار المحكمة فى شأن القدس صفعة قانونية للقانون الأمريكى الصادر فى سبتمبر ٢٠٠٢ حول الاعتراف الأمريكى للقدس عاصمة أبدية

لإسرائيل، ويعيد القدس كاملة إلى مائدة المفاوضات بعد إدانة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى ابتلاع المدينة المقدسة. وهذا الجزء بالذات هو الذى يثير ثائرة إسرائيل. هناك رابعاً أثر حملة العلاقات العامة الإسرائيلية والعربية على قرار المحكمة. لا أظن أن المحكمة سوف تتأثر بهذه الحملة لأنها ستدرس الوثائق بعيداً عن ضجيج هذه الحملات، ولكن هذه الحملات أحدثت أثراً بالغ الأهمية فى إيقاظ الرأى العام العالمىعلى تاريخ الظلم الإسرائيلى وتسليط أسطع الأضواء على تاريخ القضية وعلى حقوق هذا الشعب الصابر المناضل. وهناك خامساً أهمية المرافعات من دول مثل الأردن التى نبهت إلى المخاطر الإنسانية والاجتماعية لسياسة الجدار والعزل، وهى قضايا سوف تأخذها المحكمة فى الحسبان، وهى تؤسس لقرار يدين إسرائيل. وهناك أخيراً خطأ شائع يتعلق بالقضية التى ستفصل فيها المحكمة فقد رد الكُتاب والمعلقون أن المحكمة سوف تفصل فى مدى شرعية الجدار، وهذا غير صحيح لأن عدم شرعية الجدار سبق أن قررته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارين فى أكتوبر وديسمبر ٢٠٠٣ خلال دورتها الاستثنائية العاشرة، وقرارات الجمعية العامة الصادرة بالاجماع تعد مصدراً من مصادر القانون الدولى، وتعبيراً عن إرادة دولية صلبة فى التأكد على عدم شرعية التصرفات الإسرائيلية، فضلاً عن أن قرارات الجمعية من هذا النوع تكشف عن القواعد القانونية العرفية، ويطلق عليها الأستاذ شارل روسو "القواعد العرفية المتوحشة Sauvage". الصحيح أن المحكمة سوف تؤصل موقف الجمعية العامة ثم تركز على بيان الآثار القانونية المترتبة على عدم شرعية الجدار والتزامات الدول فى هذا الشأن.

أما النقطة الثانية، فهى تتعلق بدلالة قرار المحكمة بالنسبة لصلب

القضية، وهى تحقيق السلام فى فلسطين. تزعم إسرائيل أن أى قرار إيجابى من المحكمة يعنى تشجيع "الإرهاب" ضدها واستخفافاً بقضية أمنها، مما يدفعها إلى اتخاذ إجراءات عنيفة لحماية أمن مواطنيها، وأن القرار سوف يشعل الصراع، ولكننا نرى أن سبب تعثر عملية السلام هو هذا الخلل الفادح فى ميزان القوة العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وتوحش القوة الإسرائيلية وانفلاتها من كل قيد أخلاقى وقانونى، وانحسار الصراع مع الفلسطينيين بعد أن انحسرت الساحة العربية وضمنت واشنطن تحيدها، بل وأحياناً الحيف على بعض المواقف الفلسطينية، ولذلك فإن معركة الجدار ستظل تطن فى أذن إسرائيل كالنحل، تذكرها بأنها ليست طليقة من كل قيد، مما يؤدى إلى تصحيح نسبى للميزان المختل، فيدفعها ذلك – كما نأمل – إلى أن تدرك أن طريق السلام الحقيقى هو الطريق الصحيح لشعبها ولكل المنطقة، خاصة وأنها تدرك الآن أن المواقف الأمريكية والأوروبية المساندة لإسرائيل قد تعرضت هى الأخرى لطوفان التعاطف الكاسح مع الفلسطينيين، مما سيرتد أثره إلى صدور هذه الحكومات فى المستقبل.

إن معركة السلام فى لاهاى أهم من المعارك الحربية لأن مظاهر التأييد للموقف الفلسطينى أمام ساحة العدل الدولى، هى أبلغ تعبير عن إرادة المجتمع الدولى فى إقامة السلام ونبذ الإرهاب الإسرائيلى والاحتلال الغاشم، وستظل هذه المعركة علامة فارقة ورسالة بليغة على أن العالم المتحضر ينحاز إلى هيبة القانون ويرفض القوة الغاشمة التى توشك أن تكون سلوكاً يهدد حضارة الإنسان فى القرن الجديد.

المبحث الثانى

معركة القدس

فى قضية الجدار أمام المحكمة الدولية

بدأت محكمة العدل الدولية فى ٢٣ فبراير حتى ٢٥ منه جلسات المرفعات الشفوية فى قضية الجدار الإسرائيلي العازل، وسط اهتمام دولى كاسح قررت بسببه المحكمة يوم ٢/١٩ أن تنقل الجلسات العلنية كاملة على شبكة الانترنت، وكانت منظمة العفو الدولية قد أعلنت يوم ٢/١٩ أن الجدار ينتهك القانون الدولى. وسوف يترافع أمام المحكمة كل من فلسطين وجنوب إفريقيا والجزائر والسعودية وأندونيسيا وكوبا والأردن ومدغشقر وماليزيا والسنغال والسودان وتركيا وجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامى.

وعندما أعلنت محكمة العدل الدولية عن برنامج الاطلاع والاستماع إلى الأطراف المعنية فى قضية الجدار العازل الإسرائيلى، كانت تتوقع أن تشهد معركة قانونية ساخنة بين العرب وإسرائيل أمام المحكمة الدولية. وقد سبق لنا أن فصلنا فى مناسبات سابقة مضمون الدفوع الإسرائيلية المتوقعة، والتى تنصب كلها على نقطة واحدة، وهى عدم اختصاص المحكمة فى نظر هذه القضية، لأنها فى نظر إسرائيل قضية سياسية، كما أن المحكمة ليست المكان المناسب لنظر الموضوع، مادامت عملية السلام مستمرة، ومادامت قضية الجدار جزءاً من القضايا المعلقة التى تعالجها عملية السلام من خلال خريطة الطريق، والتى أشاعت فيها إسرائيل فجأة الروح وتمسكت بها. وقد صممت إسرائيل على موقفها على أساس أنه عندما تبدأ المحكمة فى ٢٣ فبراير

جلسات الاستماع إلى الأطراف المعنية، فإن إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوربى وأعضائه وانضمت إليهم دول عربية أخرى، قد أعلنت مقاطعتها لجلسات الاستماع احتجاجاً على ما تعتقد أنه استكمال لنظر القضية التى لايعترفون للمحكمة باختصاص النظر فيها، وهذه المناورة من جانب هذه الأطراف يقصد بها أن تؤثر على قرار المحكمة، ولكنها سوف تحدث أثراً عكسيا لدى المحكمة، لأن حضور هذه الأطراف فى المرافعات الشفوية هى مجرد جزء من مساعدة المحكمة على التوصل إلى قرار يتفق مع نظامها، ولكن مادامت المعلومات الخاصة بالمواقف المختلفة واضحة، وفى مقدمتها موقف الأمم المتحدة، فإن هذه المناورة لن تؤثر على قرار المحكمة بأنها مختصة بنظر القضية.

من ناحية أخرى، لجأت إسرائيل إلى حملة علاقات عامة ضخمة، وتحركات إعلامية ودبلوماسية واسعة، ولكنها تدفع كلها نحو هذه القضية. فقد قام الرئيس الإسرائيلى بجولة فى أوروبا مركزاً على أن معاداة السامية فى فرنسا وأوروبا قد بلغت مرحلة خطيرة، وأنه يعتبر أن تحويل قضية الجدار إلى محكمة العدل الدولية جزء من هذه الحملة أو هى العنوان الأنيق لهذه الحملة "الظالمة"، وهدفه من ذلك بالطبع هو الضغط على فرنسا بالذات والاتحاد الأوروبى بشكل عام حتى لا يكرر الجزء من موقفه المتعلق بعدم الإقرار بشرعية الجدار العازل. وأوضح الرئيس الإسرائيلى أن إحالة القضية إلى المحكمة تدل على عدم حساسية أوروبا وتفهمها وتعاطفها مع المشكلة الأمنية فى إسرائيل ضد الإرهاب الفلسطينى. وقد لوحظ أن زيارة الرئيس الإسرائيلى قد جاءت يوم صدور قرار من البرلمان الأوروبى لتحيته، أكد فيه البرلمان الذى لا يعترف بشرعية الجدار أنه لا يوافق على إحالته إلى المحكمة

الدولية، فاستخدم الإعلام الإسرائيلى الصهيونى هذا الجزء الثانى من الموقف الأوروبى بما يخدم الموقف الإسرائيلى.

ومن ناحية ثالثة، فإن الاتحاد الأوروبى والرئيس الفرنسى شيراك قد حاولا أن يظهرا قدراً عالياً من الود تجاه إسرائيل فى إطار هذه الحملة، فصرح الرئيس الفرنسى بأنه يعتبر إسرائيل أوثق الحلفاء، كما أن بناء الجدار "لا يتطابق مع القانون الدولى"، وهى عبارة بالغة الضعف تعبر بشكل باهت تماماً عن الموقفين الفرنسى والأوروبى، عقب التصويت على قرار الجمعية العامة بإحالة الجدار إلى المحكمة يوم ٨ ديسمبر ٢٠٠٣. والأسوأ من ذلك أن الرئيس شيراك خرج عن الموقف الفرنسى التقليدى، وكذلك الموقف الأوروبى، فأعلن فى حضور الرئيس الإسرائيلى أن من حق إسرائيل أن تحمى أمنها وأمن مدنييها بأى إجراء تراه مناسباً، وهذه الصيغة بالغة الخطورة، لأنها تعنى أن فرنسا لا تعترض على بناء إسرائيل لجدار تزعم أن وظيفته الوحيدة هى الحيلولة بين مواطنيها وبين العمليات الفدائية الفلسطينية، كما يعنى موافقة فرنسا على سياسة الإبادة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. وهذا الموقف الفرنسى – إن صح أنه جديد – يتناقض تماماً مع الموقف الأوروبى الذى عبر عنه زعماء الاتحاد الأوروبى مراراً، ومن بينهم المستشار الألمانى شرودر، الذى أكد أن قيام إسرائيل ببناء جدار على حدودها مع الضفة الغربية أو داخل أراضيها لا مأخذ عليه، ولكن وضع الجدار الحالى وبناءه فى اراضى محتلة هو الذى يناقض القاون الدولى.

من ناحية رابعة، فإن رئيس المفوضية الأوروبية قد حاول هو الآخر أن يجامل إسرائيل، وأن يبدد خوفها من صعود تيار معاداة السامية فى أوروبا، فأبرم اتفاقاً رسمياً مع رئيس الوكالة اليهودية العالمية بالتزام الاتحاد

الأوروبى بمقاومة هذه الموجة. وقد لوحظ أنه بينما تجامل أوروبا إسرائيل والمنظمات الصهيونية، فإن هذه الدول تتخذ إجراءات ضد العرب والمسلمين إمعاناً فى إرضاء إسرائيل والولايات المتحدة، ومثال ذلك الإجراءات الدانماركية الأخيرة ضد أئمة المساجد فى الدانمارك، والتصريحات الأوروبية الأخيرة حول الهجرة غير المشروعة لأوروبا من الدول العربية والإسلامية، رغم أن دراسة الاتحاد الأوروبى حول هذا الموضوع الصادر عام ١٩٨٨ تعترف بأن أسباب الهجرة ترجع إلى الآثار السلبية للعولمة على جنوب المتوسط، وإلى فساد حكومات دول الجنوب، مما دفع الشباب إلى الهجرة، فمنهم من نجح فى الوصول إلى مقصده، ومنهم من هجر الدنيا بأكملها بالانتحار أو الغرق وعينيه معلقة على الشواطئ الأوروبية. ولا نريد أن نضيف إلى ذلك القانون الفرنسى الأخير بشأن حظر الرموز الدينية والموجه بشكل خاص إلى الحجاب الإسلامى، ومضاعفات هذا الموقف فى الدول الأوروبية المجاورة.

والحق أن موقف أوروبا من قضية الجدار سواء فيما يتعلق بإدانته أو فيما يتعلق برفض إحالته إلى المحكمة العالمية، كان يتطلب دبلوماسية عربية قوية منذ صدور قرار الإحالة فى ٨ ديسمبر ٢٠٠٣، ووضوح موقف الاتحاد الأوروبى وامتناع ٧٤ دولة عن التصويت على هذا القرار، لكى تتحرك الدبلوماسية العربية مع هذا العدد الضخم الذى يمثل نفس العدد الذى أيد الإحالة (٩٠ دولة) إلا قليلاً، ولكى توضح الدبلوماسية العربية أن هذا الموقف سوف يستغل ويفهم خطأ ضد القضية بأكملها، وأنه إذا كانت هذه الدول قد فضلت الامتناع عن التصويت بدلاً من المعارضة فهو موقف محمود، ولكنه يدعو إلى التعاون للضغط على إسرائيل بدلاً من تسجيل هذا الموقف والركون

إليه لكى تتسلم إسرائيل رموزه وتشوه محتواه، ولكن إسرائيل هى التى قامت بالجهد العكسى، بينما الدبلوماسية العربية المترهلة فضلت القعود لأنها لا تقوى على الحركة، وهكذا طالبت إسرائيل هذا العدد الكبير من الدول لأن تترجم مواقفها بمذكرات للمحكمة تعلن فيها رفضها لإحالة الموضوع إليها. ومن الواضح أن إسرائيل قد طمست بهذا الموقف الذكى الفارق الدقيق الذى كان يمكن لدبلوماسية عربية ذكية أن تستخدمه، بين عدم ارتياح هذه الدول لمعالجة الموضوع عن طريق المحكمة – وهى مسألة تتعلق بالمواءمة السياسية – وبين اختصاص المحكمة من عدمه بإصدار فتوى فى هذه القضية. كما أن إسرائيل بذكائها المعهود قد حققت نصراً آخر بهذا الموقف من الناحية الدبلوماسية، وهى أنها حاولت من الناحية العملية، موقف الامتناع عن التصويت وترجمته إلى موقف المعارضة لإحالة الجدار إلى المحكمة، لأن الاتحاد الأوروبى قد وجه بمحاصرة إسرائيلية دبلوماسية على مستوى رسمى، من خلال الاتصالات السرية والمفاتحات الجريئة، وكذلك على المستوى الشعبى والإعلامى، عندما أثارت إسرائيل رسمياً فزعها من معاداة السامية فى أوروبا، فجعلت القضية الأصلية هى معاداة السامية، وأن قضية الجدار أما المحكمة هى أحد تجليات هذه المعضلة.

أما على المستوى الإسرائيلى، فإن إسرائيل تحاول بكل الطرق أن تصرف الانتباه عن القضية، وأن تشتت انتباه المحكمة العالمية، ومن يدرى لعلها تمارس إرهاباً شخصياً على أعضاء المحكمة، مثلما طلبت منذ البداية استبعاد القاضى المصرى لمجرد أنه أعلن أن الأراضى الفلسطينية أراضى محتلة – وهو موقف المجتمع الدولى كله – وليس اكتشافاً او حكماً أعلنه القاضى المصرى. ثم طلبت إسرائيل بأن تعين لها قاضياً فى مواجهة القاضى

المصرى، ولكن المحكمة رفضت الطلبين معاً. ولعل كل هذه المناورات الإسرائيلية والتحركات التى لا تهدأ، ومن بينها الإعلان عن تعديل مسار الجدار، ثم الإعلان أخيراً عن إزالة جزء من الجدار، هدفها جميعاً أن توهم المحكمة العالمية أن القضية لم تعد تستحق النظر، وأن مثل هذا الإجراء بالإضافة إلى معالجة الموضوع فى إطار الاتصال بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمكن أن يوفر على المحكمة مشقة البحث فى قضية ليس لها موضوع. ولعلنا نلاحظ أن إسرائيل فى هذه القضية تتظاهر بعدم أهمية القضية، بل تتحدى المحكمة والمجتمع الدولى بالإعلان عن الاستمرار فى بناء الجدار، ولكنها فى نفس الوقت تسابق الزمن لمنع المحكمة من نظر القضية ولو بالقوة، فما هى الأسباب التى تشكل الموقف الإسرائيلى وتتحكم فيه، ولماذا أصيبت إسرائيل بالحمى منذ قرار الجمعية العامة، فاستعانت بالولايات المتحدة وبذلت كل ما تستطيع لقتل هذه القضية؟!

سبق أن أوضحنا أن الأهمية البالغة التى توليها إسرائيل لهذه القضية ومدى النصر الهائل الذى حققته الدبلوماسية العربية فى الجمعية العامة، وعبرنا عن أملنا أن تدرس الدبلوماسية العربية استراتيجية متماسكة لإدارة القضية أمام المحكمة من جميع الزوايا القانونية والدبلوماسية والإعلامية، بحيث يمكن أن تكون هذه القضية مصدراً للضغط على إسرائيل وسبباً فى استثمار الموقف، لأن الهدف فى نهاية المطاف هو وقف بناء الجدار، فإن لم يكن ذلك متاحاً، فليكن الهدف هو إحراج إسرائيل ومحاسبتها، وهى التى لم تتعود على الحساب، وتستعصى على كل حساب، ثم تسجيل نقطة للتاريخ والمستقبل، وهى توثيق الحقوق الفلسطينية وسط هذا الطغيان العاتى والسطوة العسكرية والسياسية التى توشك أن تنال من هذه الوثائق.

والحقيقة أن إسرائيل تتوجس من نظر المحكمة لهذه القضية، لأنها تخشى أن تستدعى المحكمة جذور الصراع العربى الإسرائيلى، وهى تحاول أن تحدد بشكل موثق الطبيعة القانونية للأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وأن تحدد سلطات الدولة المحتلة فى مواجهة الأراضى المحتلة وسكانها.

ومن الواضح أن المحكمة العالمية سوف تبحث فى المناطق التى يمر بها الجدار، وهى الضفة الغربية والقدس الشرقية. وإذا كان وضع الضفة الغربية بالنسبة لإسرائيل قد حسم دولياً وعلى لسان شارون بأنها أراضى محتلة، فإن المشكلة الكبرى بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة، هى تلك المتعلقة بالقدس الشرقية، لأن الموقف الدولى بالنسبة للقدس الشرقية هو أنها جزء من الأراضى الفلسطينية المحتلة، وهو ما اجمعت عليه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وتواضع عليه سلوك أجهزة الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولى، وأبرز هذه المواقف هو موقف مجلس الأمن فى قراره ٤٧٨ فى أغسطس ١٩٨٠، والقرارات اللاحقة التى أكد فيها المجلس بطلان القانون الإسرائيلى بضم القدس إلى إسرائيل. أما الموقف الإسرائيلى والأمريكى وفقاً للقانون الذى أصدره الكونجرس وصدق عليه الرئيس فى نوفمبر ٢٠٠٢، فهو أن القدس ملك لإسرائيل، وأنها عاصمتها الأبدية والدائمة، مما يفتح الباب لنقل السفارات من تل أبيب إلى القدس، خاصة وأن واشنطن قد أتمت بناء سفارتها فى القدس الشرقية. والخطورة التى تخشاها إسرائيل هى أن المحكمة سوف تؤكد الموقف الدولى بشأن القدس الشرقية التى يمر الجدار العازل بها، فتؤكد على أنها أراضى محتلة، مما يعد صفعة للموقفين الأمريكى والإسرائيلى. كما يمكن الاستفادة من هذا الموقف القضائى فى الحملة القضائية العربية ضد

هذين الموقفين فى المستقبل، كما أن موقف المحكمة يختلف عن مواقف أجهزة الأمم المتحدة الأخرى التى لا تقيم لها إسرائيل وزناً. ولذلك نتوقع أن تزيل إسرائيل الجزء من الجدار الذى يمر بالقدس الشرقية، وتطلب من المحكمة أن تقصر بحثها على تحديد الوضع القانونى لإسرائيل فى الاراضى الفلسطينية خارج مدينة القدس. ولا تستطيع إسرائيل أن تنازع أمام المحكمة فى أن القدس الشرقية أراضى محتلة، وتتدعى أنها أراضى إسرائيلية، كما لا تستطيع أن تزعم أمام المحكمة أن اعتبارات الأمن الإسرائيلى وفقاً للمفهوم الإسرائيلى تتقدم على هذه القضايا القانونية الواضحة، لأن مثل هذين الدافعين بشأن القدس والأمن سوف يدخلان إسرائيل رغما عنها فى ملفات أخرى تتعلق بوضع القدس، وكذلك بمفهوم الأمن وحقوق السلطة المحتلة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وهو أمر على أية حال لن يكون بعيداً عن نظر المحكمة فى سياق بحثها للآثار والتداعيات المرتبطة بإقامة هذا الجدار غير المشروع.

ولاشك أن واحدة من هذه التداعيات نظرتها المحكمة، هى أن المحكمة ألزمت الدول، بما فيها الولايات المتحدة بتأكيد الوضع القانونى للقدس الشرقية، وهذا هو السبب الحقيقى فى الموقف المتشدد الأمريكى، كما أن هذه النقطة هى التى توحد بين الموقفين الأمريكى والإسرائيلى، ولذلك نتوقع أن تستميت أمريكا وإسرائيل لمنع المحكمة من التقدم فى عملها فى قضية الجدار

obeikandi.com

المبحث الثالث

قضية حائط الإبادة

بين المنهج القانوني وآفاق العمل السياسي

يجب أن نتفق ابتداء على أن خروج قضية حائط الإبادة، كما نسميه، عن دائرة الجدل الفلسطيني الإسرائيلي، إلى دائرة دولية أوسع، له دلالات بالغة القوة والأهمية، ليس فقط على الإطار التقليدي للصراع العربي الإسرائيلي، ولكن على الآثار المباشرة على إسرائيل وصلب وجودها وسلوكها، وهذا هو السبب الرئيسي الذي جعل رد الفعل الإسرائيلي يتسم بالعصبية والحدة، وهو الذي ينبئ بأنها سوف تخوض – لقمع هذا التوجه– أشرس معاركها بعد أن قفزت فجأة قضية هذا الحائط إلى مقدمة همومها وأولوياتها ووضعها في دائرة الإتهام الدولي والمحاسبة المفتوحة.

ويجب أن نتفق أيضاً على أن المصطلح الصحيح المعبر عن الحقيقة ليس الجدار العازل، ولا حتى جدار الفصل العنصري كما يريد الفلسطينيون أن يلقبوه، وإنما الصحيح أنه حائط الإبادة الفلسطينية، وذلك بالنظر إلى فكرته وطريقة تنفيذها والاهداف التي تريد إسرائيل تحقيقها ببنائه والآثار المدمرة التي تترتب عليه. فالحوائط السابقة في التاريخ كان لها أغراض محددة، مثل سور الصين العظيم الذي بنى على حدود الصين الدولية لحماية الصينيين من هجمات القبائل المغيرة، وخط ماجنيو الذي قصد به حماية فرنسا من الهجوم الألماني، أما حائط برلين فقصد به منع تدفق اللاجئين من جحيم الشيوعية إلى الجنة الرأسمالية في الجزء الغربي من برلين وألمانيا

قبل هدمه، بينما النظم الشيوعية تحتضر عام ١٩٨٩. ثم كان خط برليف لحماية قوات الاحتلال الإسرائيلية من العبور المصري العظيم عام ١٩٧٣. وقد سقطت كل هذه الحوائط أمام المد العاتي لتيار التاريخ وإرادة الشعوب.

أما حائط إسرائيل، فهو ليس واحداً يضاف إلى ما سبقه، ولكنه فريد في نوعه، ومن الظلم أن نلحقه بما سبقه، اللهم إلا في نهايته المتوقعة. فهو حائط بنى داخل الأراضي الفلسطينية، وبناء على تصميم وتخطيط ميداني يجعل الحائط متعرجاً في شكله، وكأنه أفعى تتلوى وفق متطلبات الانقضاض على الفريسة، فيقوم بتحقيق جملة أغراض في نفس الوقت، مستغلة حالة الضعف التي تنتاب الجانب الفلسطيني، والقوة العاتية التي تستشعرها إسرائيل وحالة الفوضى وسيطرة منطق القوة العسكرية، والمساندة العمياء الأمريكية لخطط شارون، والهوان العربي. أول هذه الأغراض هو ضم الأراضي الفلسطينية بذريعة يشدد عليها الإسرائيليون عادة في جميع مساعيهم وطوال تاريخهم، وهى ذريعة الأمن التي يريد الإسرائيليون أن ينحني العالم كله لها دون مناقشة، وكأنها إحدى محظورات الهولوكوست المرتبطة بذكرياته. فالحائط يضمن ضم ٥٨% من مساحة الضفة الغربية، علماً بأن الضفة والقطاع والقدس الشرقية تشكل ٢٢% فقط من مساحة فلسطين، تتخللها شبكة واسعة من المستعمرات اليهودية، وليس لليهود فيها وفق قرار التقسيم إلا ٥٦,٥%، وهذا هو أحد أسباب رفضهم لقرار التقسيم الآن. الغرض الثاني هو إلحاق كل صنوف الإبادة بالشعب الفلسطيني، وذلك بعزل القرى عن مصادر المياه والمزارع التابعة لها وتقطيع القرى والمدن مكانياً وفق خطوط الأمن الإسرائيلية، فيزداد التمزق الإجتماعي والأسري ويضع الفلسطينيين في معازل خانقة، فيحرمون من العمل والتنقل والعيش

والتواصل، كما يضرب حقوقهم السياسية في الحرية وتكوين مجتمع في الصميم، ويجعل العرق الفلسطيني غير قادر على البقاء السياسي والإجتماعي والإنساني، ناهيك عن حق تقرير المصير، كما يصبح التلويح بدولة فلسطينية ضرباً من الدجل السياسي وبيع الوهم، مثلما تصبح أية تسوية سياسية فارغة من كل مضمون، وينتهي الأمر بعد اكتمال الحوائط الثلاثة إلى التهام ما تبقى من فلسطين، لكي تعلن "إسرائيل الكاملة" التي تتطابق حدودها مع حدود فلسطين، ثم يمحى كل ما يذكر بفلسطين. وقد حذرت في كل المناسبات من أن هذا هو المشروع الصهيوني في هذه المرحلة، ثم يفضي ذلك إلى المرحلة التالية في المنطقة العربية وصولاً إلى إسرائيل الكبرى.

وإذا كانت إحالة قضية الحائط إلى المحكمة العالمية كسباً دبلوماسياً ضخماً، فإن خطورة الآثار العالمية على إسرائيل وإنكشافها يجب أن يدفع الدبلوماسية العربية، التي صمدت لاستصدار قرار الإحالة، إلى الصمود، فينتهي الأمر بخوض معركة قانونية واسعة، يجب أن نستعد لها هذه المرة، لا بالخطب والشعارات والحشد الجماهيري والأغاني الحماسية، ولكن بالعمل العلمي المنظم والإدارة العلمية الواعية التي لا يصلح لها الموظفون الذين لا يصلحون إلا للعمل البيروقراطي في المناطق الهادئة والمستقرة، وليس في المنطقة العربية التي تتهدها الأخطار وتتجه إلى أصل وجودها وهويتها، أو ينتهي باستثمار سياسي يحقق أهداف الشعب الفلسطيني في رحيل الاحتلال وتحرر فلسطين والأقصى من الغصب الصهيوني.

وتثير القضية عدداً هائلاً من القضايا الفرعية التي يجب الإنتباه إليها، أولها أن إسرائيل والولايات المتحدة سوف تبذلان اقصى الجهد في كل

الإتجاهات وبأساليب متباينة تباين الظرف والمكان للإفلات من هذا الطوفان القانوني. فمن ناحية، سوف تسعى الدولتان، ربما إلى أن تنعقد الجمعية العامة من جديد، وأن تقرر تأجيل إحالة القضية بحجة أن هناك استعداداً إسرائيلياً للسوية، وهو بديل عن خط التسوية عن طريق القضاء. وقد بدا ذلك واضحاً باستدعاء إسرائيل لسفراء الدول التي صوتت لصالح القرار بالإحالة. ويجب على العالم العربي أن يرد فوراً باستدعاء مماثل لكل سفراء الدول المؤيدين لشكرهم وحثهم على الصمود، والممتنعة عن التصويت من أعضاء الإتحاد الأوربي وغيرهم وعددهم كبير (٧٤ دولة) للتعرف على أسباب امتناعهم ودفعهم إلى موقف أقوى من الناحية السياسية في هذه المرحلة، وهو التأكيد على أن الإمتناع في قرار ١٢/٧ بعد الموافقة على قرار ٢٠٠٣/١٠/٢١، يعني أن هذه الدول تقف ضد الجدار قلباً وقالباً، ولكنها ترى أن إحالته إلى المحكمة يجب أن يكون الملاذ الأخير، وعند هذه النقطة يجب أن نؤكد لهم موقف إسرائيل المتحدي لهذين القرارين، وقرار إسرائيل التصدي للمجتمع الدولي بالإستمرار في البناء وإكماله، ونطالبهم ببذل الجهد بأنفسهم لتحقيق الغاية النهائية من المساعي السياسية والقانونية، وهي التزام إسرائيل بالسلوك القويم المؤدي إلى سلام عادل للجميع، بل ويجب السعي بقوة لدى إسرائيل والولايات المتحدة والدول الست الأخرى المعارضة لقرار الجمعية العامة، وبينها دول إفريقية وإسلامية خرجت على الإجماع الإقليمي.

من ناحية أخرى، صحيح ان قرار الإحالة ليس ملزماً للمحكمة من حيث أن المحكمة هي التي تحدد مدة صلاحية الموضوع المستفتى فيه لإصدار الفتوى، ولكن الفتوى ذاتها عادة ملزمة للأمم المتحدة، مما يعطيها

دورها الطبيعي الذي تعارضه أمريكا وإسرائيل في تسوية الصراع. ولا يجب أن يفت في عزمنا أن إسرائيل التي صنعتها الأمم المتحدة وولدت في رحم الجمعية العامة نفسها لا تلتزم بشئ.

والأهم من ذلك أنه لا يجوز أن تصرفنا هذه المعركة القانونية حول الحائط عن سياسة الإبادة الإسرائيلية اليومية، وهى سياسة تسببت في عداء كاسح لإسرائيل واليهود في العالم كله، ولكنها عقدت القضية وستجعل حلها على أي أساس أمراً مستحيلاً. لهذا السبب يجب أن تجد الدول العربية، إذا قبلت المحكمة أن تبحث في إصدار رأي استشاري، قد يصدر بعد أن يتم بناء الجدار، فتصبح الفتوى غير ذي موضوع، في ان تصدر الجمعية أو رئيس المحكمة أمراً تحفظياً لإسرائيل بوقف بناء الجدار إلى أن تصدر فتوى المحكمة. ويجب أن يدافع المجتمع الدولي في هذه الحالة عن قيمه إزاء المواقف الإسرائيلية المستفزة ضد قيم هذا المجتمع.

من ناحية أخرى، لا يجوز قبول الحجج الأمريكية والإسرائيلية في حربها لتعويق دور المحكمة، ولا أقل من أن يكون مقابل تأجيل هذا الدور، هو وقف بناء الحائط وإزالة ما بنى منه وفق قرار الجمعية العامة في ٢٠٠٣/١٠/٢١، الذي حذر إسرائيل من أن عدم التزامها سيؤدي إلى إحالة الملف إلى المحكمة الدولية. فقد جاء قرار الإحالة شاملاً، حيث طلبت الجمعية العامة من المحكمة "أن تصدر على وجه السرعة فتوى في شأن المسألة الآتية: ما هى الآثار القانونية الناشئة عن الجدار الذي تقوم إسرائيل- السلطة القائمة بالاحتلال- بتشييده في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وحولها على النحو المبين في تقرير الأمين العام، وذلك من حيث قواعد ومبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة

لعام ١٩٤٩، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة".

أما المندوب الأمريكي فقد شاطر المندوب الإسرائيلي بأن إحالة الملف إلى المحكمة تعطل الحل السياسي وخريطة الطريق، وأن ذلك يدفع إسرائيل إلى إعادة النظر في مجمل العملية السلمية، مما يعطي انطباعاً زائفاً بأن إسرائيل وأمريكا جادتان في تنفيذ الحل السياسي وخريطة الطريق، بل إن وزارة الخارجية الإسرائيلية حذرت من أن هذا الإجراء سيشجع الدول على اللجوء إلى المحكمة بدلاً من التسوية السياسية، مما يثقل كاهل المحكمة ويعطل تسوية المنازعات في الوقت الذي أشار فيه مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة إلى أن هذا الإجراء سيجعل المحكمة ساحة للمهاترات بما يضر عن دورها، بينما تمسكت إسرائيل بان بناء الجدار إجراء شرعي وسوف تقنع المحكمة بذلك، لأنه لازم للدفاع الشرعي عن النفس، وأوضحت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيانها في هذا الشأن "أنه يحق للدولة المحتلة إجراء ترتيبات أمنية في المنطقة التي تحتلها". أما المندوب الروسي، فقد أشاد بقرار إحالة ملف الجدار إلى المحكمة، ولكن يجب العمل معاً على وقف بنائه وهدم ما بنى منه.

ويجب ألا يفوت إسرائيل أو تتعمد تجاهل حقيقة هامة في هذا الشأن، وهى أن رفض سياسة بناء الجدار رفض عالمي شامل عبر عنه قرار الجمعية العامة في ٢٠٠٣/١٠/٢١ الذي أيده ١٨٤ دولة، وأن تناقص عدد المؤيدين لإحالة الموضوع إلى المحكمة زاد من عدد الممتنعين لا المعارضين لقرار الإحالة، مما يعني أن هناك فصلاً بين الموقف من الجدار، والموقف من إحالته إلى المحكمة، أملاً في تسويته سياسياً. كذلك لا يجب أن تغفل إسرائيل عن أن قرار الإحالة يصدر في وقت تتصاعد فيه مشاعر

الكراهية لها في العالم كله، كما أن هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة كانت مظاهرة احتجاج على السياسية الإسرائيلية، وهو ما تبين من حجم التأييد للقضية الفلسطينية وعزلة الولايات المتحدة وإسرائيل، وقلة عدد الدول الممتنعة عن التصويت على قرارات تؤكد خطوط الشرعية الدولية في القضية، وتشدد على أهمية مبادرة القمة العربية في بيروت كأساس للتسوية. وإذا كانت الوفود الممتنعة عن التصويت على قرار الإحالة قد بررت مواقفها بأن الإجراء والظرف غير مناسبين في هذه المرحلة، فهو موقف لا يجب تفسيره بأنه يلتقي مع الموقفين الأمريكي والإسرائيلي في هذه النقطة، بما يؤدي إلى تبرير تهديد إسرائيل بأن المضي في الطريق القضائي يدفع إسرائيل إلى وقف الطريق السياسي، لأن الدول الأوربية تعلم أن إسرائيل لا تريد الطريق القضائي، وليست جادة في الطريق السياسي، وأنها تناور لكسب الوقت لفرض أمر واقع يصعب معه تنفيذ كل صيغ التسوية السياسية والقضائية، ولذلك يجب أن تتجه الدبلوماسية العربية بشكل واضح ومركز صوب هذه الدول لمطالبتها بالعمل الجدي على المستوى السياسي، وإيضاح أن عمل المحكمة هو تأكيد لما هو معلوم من أن إسرائيل دولة محتلة، وأنها خلال الاحتلال يجب ان تتحلى بآدابه، من حيث أن الاحتلال حالة واقعية مؤقتة، ولم يتصور أحد أن الطريق السياسي سوف ينهض على أساس أن الاحتلال مشروع، وأن ما تريده إسرائيل يمكن التفاوض عليه، وأن تقديمها لتنازلات بشأنه هو دليل خيريتها وحسن خلقها وأريحيتها.

ولا يجوز أن يقعدنا عن السعي إلى التسوية السياسية انتظار البت في مسألة قانونية بديهية بالنسبة للعالم، ولكنها لبست ثوب الحق عند إسرائيل.

فالعمل السياسي والدبلوماسي يجب أن يتواصل لدفع الطريق القضائي، وكسر الجمود السياسي. كما لا يجب أن يقلل عزمنا وحماسنا، أن المحكمة قد ترفض بحث إصدار رأي استشاري لأي سبب، فسلطتها في تقرير اختصاصها لا يحده حد. كما قد يطول بحث المسألة مع استمرار بناء الجدار، بما يفرغ الرأي من مضمونه، لكننا في كل الأحوال سوف نكسب وثيقة جديدة لأول مرة من المحكمة العالمية تؤيد الحق الفلسطيني، مما يدعم القضية في نضال ممتد. يكفي أن المحكمة سوف تنظر في كل ما لا ترغب إسرائيل لأحد أن ينظر فيه، وتكشف ما جاهدت إسرائيل على تزويره وإخفائه وإيهام العالم بخلافه، كما سوف يفسد ذلك خطة إسرائيل في طمس معالم التاريخ الذي يقول بكل اللغات أن الأرض للشعب الفلسطيني، وأن قيام إسرائيل بقرار سياسي له ظروفه، وهو الذي قرر لها مساحة من الأرض للعيش إلى جانب أصحاب الحق، فإذا هى بعد خمسين عاماً تسعى إلى قطع الصلة بين أصحاب الحق وبين الأرض، توطئة لخلق واقع وتاريخ وحقائق جديدة لأجيال جديدة، وهذا هو لب الخطر الذي يمثله مجرد بحث المحكمة للملف من أي من زواياه، فهو خطوة هامة لإعادة تأكيد الشرعية الدولية التي سعت أمريكا وإسرائيل إلى طمسها، بل وتغييرها ضد المصلحة الفلسطينية، وهى هزيمة لكل محاولات طمس حق العودة وحق تقرير المصير.

نخلص مما تقدم إلى أن إحالة ملف الجدار إلى المحكمة الدولية لن يحل المشكلة الفلسطينية، ولكنه يعزز مكاسبها، وأن هذا المنهج القانوني يجب أن يحفزنا إلى مزيد من العمل السياسي لحماية آثار المنهج القانوني وضمان نجاحه.